

لقد اجتمعنا كمجموعة من النساء الليبيات الممثلات عن مختلف التوجهات، والمنظمات في الأيام القليلة السابقة، وقمنا بصياغة وثيقة موحدة للسلام اتفقنا فيها على الحد الأدنى من المطالب الذي يضمن مشاركة النساء في بناء السلام وإعادة الإعمار في ليبيا، كما يمهد الطريق لسلام توافقي يضمن أمن ليبيا ووحدتها.

ففي ظل الصراع الدائر في ليبيا، وتردي الوضع الاقتصادي، وتصاعد التهديدات ضد سيادة القانون، استشعرنا الخطر المحدق بليبيا عموماً، ونسائها خصوصاً واخترنا أن نتسامى فوق اختلافاتنا السياسية والاجتماعية وانتماءاتنا المتعددة لنقف أمامكم اليوم وقد توصلنا لاتفاق يمثل الجميع.

فنحن... قد تُفرقنا السياسة، ولكن تُوحدنا معاناة المرأة الليبية التي أصبحت ما بين مهجرة، ونازحة، وسجينة، وعائلة لأسرة دون مصدر دخل يدعم مسؤولياتها الجديدة. فليس من المقبول أن تُستثنى المرأة الليبية ويُهمش دورها، وتُنتزع مكتسباتها وهي الشريكة التي تتحمل القدر الأكبر من الضرر في الصراع القائم.

وعليه، يؤكد اتفاقنا اليوم حقوقنا في أن نشترك في بناء المستقبل، كما أُجبرنا على تحمل أخطاء الماضي وتهديدات الحاضر... نؤكد اليوم على حق المرأة في كل مكان في صياغة مستقبلها.. وعلى قدرة المرأة على أن تتحول من ضحية للصراع، لصانعة للسلام.

كما يؤكد اتفاقنا اليوم علي أن هناك حد أدنى يمكن أن تتفق عليه الأطراف الفاعلة في ليبيا على اختلافها يمثل نواة لسلام توافقي حقيقي يمثل الجميع دون تمييز..

وتركز الوثيقة على تعزيز دور المرأة في بناء السلام والسلم الاجتماعي فيما يخص القضايا الهامة والحساسة التي تؤثر على مسار السلام في ليبيا ومنها الوضع الأمني، الدستور والمشاركة السياسية، السلم المجتمعي والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، عودة النازحين والمهجرين، الاقتصاد، الإعلام والعنف ضد المرأة.

وتستثمر الوثيقة في دورنا كنساء مؤثرات في مجتمعاتنا المحلية وناشطات في الحياة العامة الليبية للبناء على العلاقات التي كونها لخلق شبكات عمل فاعلة تدفع بمتطلبات النساء لتصبح على رأس قائمة أولويات الفاعلين المحليين والأقليميين والدوليين، وتعزز دور النساء في عملية بناء السلام ونزع السلاح وإعادة التأهيل والإدماج.

فيجب تضمين حق المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة والسلطات القضائية ومراكز صنع القرار من خلال نسبة لا تقل عن 30%، ليس فقط لأنه حقنا في التمثيل المتساوي، ولكن لأنه الضمان الوحيد لحقوق النساء في ليبيا الجديدة.

كما ينبغي توفير الدعم اللازم لضحايا النزاع والمتضررين جسدياً ونفسياً وإعادة دمجهم في المجتمع، وعودة النازحين والمهجرين وحماية النساء من كافة أشكال الانتهاكات والعنف وخاصة تلك الناتجة عن ظروف النزوح والهجرة وغياب المعيل. هذا بالإضافة لرصد وتوثيق ما تتعرض له المرأة من انتهاكات، ودعمها اقتصادياً لتستطيع تحمل مسؤولياتها الجديدة في ظل تزايد نسبة النساء المعيلات في ليبيا.

لقد قمنا في هذا المؤتمر بدورنا في تخطي الخلافات للوصول لاتفاق، ونتعهد اليوم أن نستمر في البناء على ما بدأناه بمساعدة المجتمع الدولي وأنصار السلام في الدفع من أجل تفعيل تلك الوثيقة لتتحول لنواة سلام حقيقي وتوافقي يشمل الوطن بالكامل.